

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة مركز المرأة
الدورة الحادية والأربعون
١٠ - ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة: تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة

مشروع الاستنتاجات المتفق عليها المقدم من قبل
منظم فريق اللجنة بشأن مجالات الاهتمام الحاسمة:
المرأة والبيئة

- ١ - أكدت المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا على أن التنمية المستدامة ستكون مجرد حلم إن لم يتم الاعتراف بمساهمة المرأة في الإدارة البيئية ودعم هذه المساهمة.
- ٢ - وينبغي أن تتكاشف الحكومات والمجتمع المدني والوكالات الدولية لتنفيذ الاستراتيجيات التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعنى بالمرأة والمؤتمرات الدولية الأخرى التي عقدت مؤخرا.
- ٣ - وفي استعراض الخمس سنوات لجدول أعمال القرن ٢١، ينبغي التركيز بشكل رئيسي على إدماج منظور يراعي الفروق بين الجنسين في الاتجاه العام لتنفيذ جميع السياسات والبرامج، مع مراعاة منهاج عمل بيجين ونتائج المؤتمرات العالمية الأخرى.
- ٤ - وينبغي أن تدمج لجنة التنمية المستدامة منظورا يراعي الفروق بين الجنسين في الاتجاه العام لعملها في المستقبل، بحيث تكفل أن يوجد فهم جيد لما لسياسات وبرامج التنمية المستدامة من آثار مختلفة بالنسبة للمرأة والرجل وأن يتم تناول هذا الموضوع بشكل فعال.

٥ - وفي مجال تصميم البرامج البيئية وتنفيذها، بما في ذلك برامج جدول أعمال القرن على الصعيد المحلي، ينبغي لجميع الجهات الفاعلة المسؤولة أن تضمن دمج منظور يراعي الفروق بين الجنسين إدماجاً تاماً في هذه البرامج، وأن توجد آليات ملائمة للرصد لتقييم مدى إدماج هذا المنظور في البرامج وتأثيره.

٦ - ويطلب إلى جميع الجهات الفاعلة المسؤولة أن تتناول التنمية المستدامة من منظور شمولي يراعي الفروق بين الجنسين، وأن تعمل على استحداث نهج أكثر تنسيقاً وتعاوناً بين وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها، وكذلك ضمن الوزارات والإدارات الحكومية وفيما بينها.

٧ - وينبغي دعم مشاركة المرأة في التنمية المستدامة على جميع المستويات، بما فيها مستوى صنع القرار في المجالين المالي والتكنولوجي، من خلال التشريعات والتعليمات الإدارية، على النحو اللازم.

٨ - وينبغي تكثيف البحوث بشأن أثر الملوثات البيئية وغيرها من المواد الضارة على صحة المرأة، بما في ذلك أي صلة بينها وبين إصابة المرأة بمرض السرطان، وينبغي أن تنشر نتائج هذه البحوث على نطاق واسع.

٩ - وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تسعى إلى اعتماد نهج قائم على المشاركة في حماية البيئة وحفظها على جميع المستويات، وينبغي لها، عند وضع السياسات والبرامج، أن تسلم بأن التنمية المستدامة هي مسؤولية مشتركة بين الرجل والمرأة، وأن تراعي دور كل من المرأة والرجل في مجالى الإنتاج والإنجاب.

١٠ - وينبغي أن تواصل الوكالات الدولية تقديم المساعدة للبلدان في تنمية قدراتها على الاضطلاع بعمليات تقييم الأثر فيما يتعلق بالجنسين بالاستعاة بأدوات تحليلية ومبادئ توجيهية تراعي الفروق بين الجنسين وموضوعة خصيصاً لهذا الغرض. وينبغي أن تبذل الحكومات والقطاع الخاص مزيداً من الجهد من أجل الاضطلاع بعمليات تقييم أثر القرارات المتتخذة في مجال الاستثمار فيما يتعلق بالجنسين.

١١ - والمنظمات الدولية والحكومات مدعوة إلى كفالة مشاركة جميع القطاعات في تمويل برامج التنمية المستدامة البيئية التي تستهدف إشراك المرأة ومنفعتها، فلا ينبغي أن يتم التمويل من الصناديق المخصصة لبرامج المرأة وحدها، مع الأخذ بعين الاعتبار، في نفس الوقت، أهمية مواصلة البرامج التي تستهدف المرأة.

١٢ - وينبغي أن تزيد الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية من دعمها للمنظمات النسائية لكي تضطلع بدور نشط في الدعوة للتنمية المستدامة وفي تنفيذ سياسات وبرامج التنمية المستدامة.

١٣ - وينبغي للحكومات والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المنظمات النسائية، أن توفر المعلومات بشأن الممارسات السلبية بيئياً وأن تدعم تعليم وتدريب الشباب في مجال التنمية المستدامة وحقوق الإنسان للمرأة.

١٤ - وينبغي للأحزاب السياسية أن تدرج أهدافاً بيئية تراعي الفروق بين الجنسين في برامجها الحزبية.

١٥ - وينبغي أن تسعى الحكومات والقطاع الخاص إلى التخفيف من حدة الفقر وخلق اقتصادات محلية سليمة وحيدة الأداء كأساس تستند إليه التنمية المستدامة، عن طريق جملة أمور منها، تمكين المجتمعات المحلية ولا سيما النساء.

١٦ - وينبغي التسليم بما تتمتع به المرأة، وخصوصا المرأة الريفية، من معرفة ودرأة في مجال استخدام الموارد الطبيعية وحفظها، وينبغي حماية هذه المعرفة والدرأة واستخدامهما استخداما تاما في تصميم وتنفيذ البرامج الخاصة بإدارة البيئة.

١٧ - وينبغي للحكومات، على مختلف المستويات، أن تواصل اتخاذ الخطوات اللازمة لكافلة تمكين المرأة من خلال التعجيل بوصول المرأة إلى الموارد الطبيعية، والأراضي وأشكال الملكية الأخرى، والائتمانات، والمعلومات، والتكنولوجيا الجديدة، وسيطرتها عليها، بشكل منصف، باعتبار ذلك عنصرا هاما من عناصر إدماج نوع الجنس في المجرى العام للتنمية المستدامة. وينبغي أيضا تعزيز إجراء التغييرات في الممارسات التقليدية والعرفية التي تميز ضد المرأة.

١٨ - وينبغي للحكومات ومؤسسات البحث والقطاع الخاص أن تدعم الدور الذي تضطلع به المرأة في مجال استحداث التكنولوجيات، مثل الطاقة الشمسية، وفي التأثير على تطوير استحداث تكنولوجيات جديدة، وينبغي منح أولوية عالية لتوفير التعليم والتدريب للمرأة في مجال العلم والتكنولوجيا.

١٩ - والحكومات والمجتمع الدولي مدعاون إلى منح الأولوية للاهتمام بالصلة بين الأمن والبيئة، وإلى اتخاذ خطوات على وجه السرعة لإزالة حقول الألغام وحظر استخدام الأسلحة الحربية الضارة بالبيئة.
